

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي  
المملكة العربية السعودية  
وثيقة المشروع

|                             |   |
|-----------------------------|---|
| اسم المشروع:                | ساو ١٠-٩١٨٣٥ - التخطيط والإدارة الحضرية   |
| نتائج الإطار الاستراتيجي:   | النتائج الشاملة ١-٧ بشأن التدريب والنقل والقوى العاملة والتجارة المحلية والخدمات البلدية          |
| نتائج الإطار المرجعي العام: | الأولوية ٧: تنويع القاعدة الاقتصادية؛ الهدف الوطني ٨: الاقتصاد القائم على المعرفة                 |
| المخرجات المتوقعة للمشروع:  | سياسات ترمي لتحسين الفعالية الاجتماعية وكفاءة قطاعات الخدمات والمرافق وتعزيز الاقتصاديات المحلية. |
| الجهة التنفيذية:            | وزارة الشؤون البلدية والقروية   |
| ترتيبات التنفيذ:            | التنفيذ الوطني للمشاريع   |

**ملخص موجز:** لقد أعد هذا المشروع لتطوير القدرات الوطنية لمتابعة تنفيذ أهداف الاستراتيجية العمرانية الوطنية وأولوياتها، كجزء من مهام وزارة الشؤون البلدية والقروية. إن التوجهات الوطنية العامة التي تملئها خطة التنمية الخمسية التاسعة (٢٠١٠-٢٠١٤) والسياسات اللاحقة التي تنطوي عليها خطة التنمية الخمسية العاشرة (٢٠١٥-٢٠١٩)، مع التركيز على وجه خاص على التنمية الإقليمية المتوازنة وتنويع القاعدة الاقتصادية والارتقاء بالقدرات التنافسية، كل ذلك قد وضع بعين الاعتبار عند صياغة المخرجات التي يستهدفها هذا المشروع. إن هذا المشروع، ومدته سنتان (٢٠١٥-٢٠١٦م)، من المتوقع أن يحقق المخرجات التالية:

- ١) تصميم برامج تطوير قدرات من أجل التنفيذ الكامل لأهداف الاستراتيجية العمرانية وأولوياتها لدى مختلف قطاعات الاقتصاد؛
- ٢) وضع مقاييس لتقييم التقدم المحرز على صعيد أهداف الاستراتيجية العمرانية الوطنية وتطبيق تلك القياسات بواسطة كافة القطاعات من خلال منصة عمل متطورة بمؤشرات الأداء الرئيسة (KPIs)؛
- ٣) تحسين التنسيق المكاني/القطاعي مع الوزارات والجهات الحكومية؛
- ٤) تقويم المشاريع القطاعية للتأكد من تحقق أهداف الاستراتيجية العمرانية الوطنية وأولوياتها.
- ٥) تقديم خدمات استشارية لتمكين الحكومة من إجراء دراسات التخطيط الحضري ذات الصلة.

|  |   |
|--|---|
| إجمالي الموارد للمرحلة الأولى: ٢,٦٦٦,٦٦٧ دولار | مشروع لفترة سنتين: ٢٠١٥-٢٠١٦                            |
| إجمالي الموارد المخصصة: ٢,٦٦٦,٦٦٧ دولار        | تاريخ البدء: ١ يناير ٢٠١٥                               |
| • نظامية: -- دولار                             | تاريخ الانتهاء: ٣١ ديسمبر ٢٠١٦                          |
| • حكومية: ٢,٦٦٦,٦٦٧ دولار                      | تاريخ اجتماع اللجنة الاستشارية للمشروع: ٢٤ سبتمبر ٢٠١٤م |
| النفقات الإدارية (GMS): ٥%                     |   |

نيابة عن الحكومة:

صاحب السمو الملكي الدكتور منصور بن متعب بن عبد العزيز

وزير الشؤون البلدية والقروية

التوقيع:

نيابة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

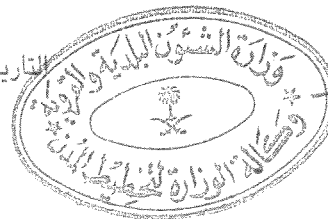
الأستاذ أشوك نيجام

المنسق المقيم للأمم المتحدة

الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

التوقيع:

التاريخ:



١٤٢٦/٣/٢٨

التاريخ:

## (١) تحليل السياق الوطني

لقد حققت المملكة العربية السعودية خلال العقود الأربعة الماضية نهضة اقتصادية واجتماعية كبيرة شملت كافة قطاعات الاقتصاد، وكانت الأولوية في مسيرة التنمية منصبة على مشروعات إقامة وتوسيع وتحسين المرافق والتجهيزات الأساسية كما يتضح من مخصصات الميزانية؛ واستطاعت المملكة خلال تلك العقود الانتقال من حالة التخلف التنموي إلى قائمة البلدان ذات الدخل المتوسط الذي يؤمن لها مستقبلا تنمويا واعداء ومستداما؛ حيث قفز ناتجها المحلي الإجمالي من ١٥٦ بليون ريال سعودي في ١٩٦٩ إلى ٩٤٢ بليون ريال سعودي في ٢٠١١ بالأسعار الثابتة، ما يعد دليلا كافيا على النهوض الاقتصادي والاجتماعي في كافة القطاعات.

لقد ارتفع العدد الإجمالي لسكان المملكة العربية السعودية من ٧ مليون نسمة في عام ١٩٧٤ إلى ٢٥ر٣٧ مليون نسمة في عام ٢٠٠٩، ووفقا لخطة التنمية الخمسية التاسعة ٢٠١٠-٢٠١٤ قُدِّر المتوسط السنوي لنمو السكان خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٢ ب ٤ر٩٪، ثم انخفض إلى ٢ر٤٪ في الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٤. وقد أشارت بيانات التعداد الوطني لعام ٢٠٠٤ إلى استقرار ثلثي سكان المملكة في ثلاث مناطق هي الرياض ومكة والشرقية، وأن ما نسبته ٨٠٪ من إجمالي السكان تعيش في المدن. وبرغم وجود ٢٥٨ مدينة في المملكة إلا أن هناك خمس مدن وهي الرياض وجدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة والدمام تستقطب ما نسبته ٤٥٪ من إجمالي السكاني حسب التقديرات الأولية لتعداد ٢٠١٠، مع توقعات بزيادات ثابتة في سكان المدن بحلول عام ٢٠٢٥.

لا شك أن ذلك من شأنه أن يثير طائفة من التحديات والمشكلات للتنمية واستدامتها. وحقيقة الأمر أن التحضر في ذاته مرتبط تكامليا بالمقومات الثلاثة للتنمية المستدامة وهي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. وأبرز التحديات بالنسبة للمملكة تشمل تزايد الطلب على الخدمات والمرافق البلدية ما يستدعي ضرورة اعتماد وتفصيل نهج الشراكة الاقتصادي بين القطاعين العام والخاص لتوفير خدمات بلدية أفضل بتكلفة أقل.

هناك علاقة قوية بين التحضر ودخل الفرد، فمستوى التحضر في البلدان ذات الدخل المرتفع في العالم يتراوح ما بين ٧٠-٨٠٪<sup>١</sup>، ويعزى الارتباط الايجابي بين التنمية والتحضر المدروس إلى حقيقة أن الاقتصاد الحضري أكثر إنتاجية نتيجة لتجاوز عوامل ومستلزمات الانتاج وتزايد التخصص في اقتصاديات الانتاج وكبر حجم الأسواق؛ وبناء على تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الامم المتحدة الإنمائي الذي يتناول ترتيب البلدان حسب معدل التنمية البشرية فيها جاء تصنيف المملكة ضمن قائمة البلدان ذات الدخل المرتفع جدا حسب إحصائية ٢٠١٣ بمؤشر تنمية بشرية<sup>٢</sup> بلغ ٠ر٨٤٠ من القيمة القصوى للمؤشر بعد أن كانت مصنفة في تسعينيات القرن الماضي في عداد البلدان ذات الدخل المتوسط.

<sup>١</sup> آفاق التحضر العالمي، مراجعة ٢٠١٤، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، ٢٠١٤.

<sup>٢</sup> تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٤ م.

وفي ٢٠٠١ وبدعم فني وموضوعي من برنامج الأمم المتحدة الانمائي وإدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، قامت المملكة العربية السعودية ممثلة بوزارة الشؤون البلدية والقروية ووكالة الوزارة لتخطيط المدن باعداد الاستراتيجية العمرانية الوطنية كأداة فاعلة للتخطيط وإدارة وترشيد التنمية العمرانية على بعد زمني يمتد لخمس وعشرين سنة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٥) مع التركيز على تحقيق التنمية المستدامة وتفعيلها من خلال التخطيط الإقليمي المتوازن ونشر للتنمية ضمن محاور تنموية مختارة جيدا وفي مراكز نمو متكاملة على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي. وتدرك الحكومة أن عملية تحديث وتفعيل الاستراتيجية العمرانية الوطنية من المؤكد أن تعود بفوائد مثلى في حال تم إنجازها عبر عملية تشاركية تساهم فيها كافة القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

وسوف توفر عملية تحديث وتفعيل الاستراتيجية العمرانية الوطنية منهج عمل لتخطيط اقليمي متوازن بين المناطق الثلاث عشرة في المملكة ، مع تحول جوهري في السياسة المتعلقة بوقف الهجرة من القرى إلى المدن والاستعاضة عن ذلك بالسعي لتحقيق بيئة مواتية للتنمية العمرانية المتوازنة في كافة مناطق المملكة ، ما يمثل بدوره تركيزا على الابعاد الإيجابية للتحضر أكثر منه على سلبياته. وهناك اعتقاد سائد مدعّم بدليل عملي قوي مستقى من البلدان المتطورة والأخرى النامية<sup>٣</sup> مفاده أن إدارة وترشيد عملية التحضر من شأنها أن تزيد في الانتاجية بنسبة ٨٪ ، والنتائج الجليّة هنا يمكن قياسها كميا من حيث المزايا التنافسية بين المدن وقدرتها على جذب الاستثمارات الخارجية المباشرة وما يترتب عليه من توفير لفرص عمل جديدة.

---

<sup>٣</sup> التحضر والنمو، لجنة النمو والتنمية، البنك الدولي، ٢٠٠٩م.

## (٢) الاستراتيجية

تعتمد حكومة المملكة العربية السعودية الاستمرار في تحديث الاستراتيجية العمرانية الوطنية عبر عمليات متعددة : (١) عمل دراسات شاملة متعددة التخصصات للتعرف على كافة نواحي التحضر ضمن إطار سياسات واقتصاديات التنمية. ويتوخى أن يشتمل ذلك على أفكار جديدة كفكرة استخدام البعد المكاني العام كأحد أهم العناصر المساهمة في نمو وازدهار المنطقة ، (٢) إنشاء نظام مستدام لقياس مدى التقدم القطاعي المحرز نحو أهداف وأولويات الاستراتيجية العمرانية الوطنية ، و (٣) تعزيز قدرات الاقتصاد المحلي في المناطق والمراكز الأقل نمواً ، وتعزيز القدرات المؤسسية للأجهزة الحكومية المركزية وفروعها الإقليمية.

ولدى برنامج الأمم المتحدة الانمائي القدرة على تعزيز عملية التخطيط والإدارة الحضرية في المملكة العربية السعودية بأفضل التجارب العالمية كهيكلية التعاون بين بلدان الجنوب في مجالات تنسيق السياسات والتكامل الإقليمي والروابط الإقليمية وتطوير القدرات الانتاجية الوطنية بالاستفادة من التقنيات المبتكرة وتبادل المعرفة ونقل التكنولوجيا والعلوم والخبراء وغيرها من أشكال التبادل والتعاون المناسبة.

وستكون تنمية وتطوير القدرات كنموذج ثلاثي الأبعاد (الفردية والمؤسسية والاجتماعية) بغرض تحسين الممارسات الحالية وجعلها في مصاف التفوق والامتياز على الصعيد العالمي.. سيكون ذلك هدف كافة الجهود في مجال التخطيط الحضري. وسوف يتم وضع كافة الوسائل الممكنة لتأمين تطوير قدرات مستدامة ؛ وإضافة للتدريب في موضوعات جوهرية ذات صلة بالتخطيط والإدارة الحضرية والتدريب على رأس العمل. ستكون هناك أشكال أخرى من تأمين تطوير القدرات تشمل جولات دراسية وبرامج لتقاسم المعرفة والاسترشاد بأفضل التجارب الدولية في مجال التخطيط والإدارة الحضرية كما في تجارب كوريا الجنوبية، إيرلند، فرنسا ، بولندا وماليزيا .

وفي ظل المشروعات الضخمة في مجال البنى التحتية ، والتي يتم حالياً تنفيذ البعض منها شاملاً ذلك نظام نقل جديد بالكامل، يصبح التخطيط الحضري مكوناً بالغ الأهمية في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مفيدة لجميع القطاعات ولأجيال الحاضر والمستقبل على حد سواء. ومن هنا تنبع أهمية التنسيق المكاني والقطاعي في المشروع ، وهذا يقع ضمن اختصاصات وزارة الشؤون البلدية والقروية في رصدها للمنجزات القطاعية ضمن إطار أهداف وتوصيات الاستراتيجية العمرانية الوطنية. ويخطط هنا لتوفير مرجعية متطورة من المؤشرات المعقولة والمجدية لقياس الأداء في مختلف قطاعات الاقتصاد.

وفي هذا السياق، يتوقع أن يفضي المشروع إلى النتائج الخمس التالية:

(١) برامج لتطوير القدرات لأغراض تنفيذ توصيات وأهداف وأولويات الاستراتيجية العمرانية الوطنية وما يتطلبه ذلك من خطط عمل محددة تستهدف التعجيل في إحراز تقدم ومنجزات محددة في مختلف القطاعات.

- ٢) قدرة كافة القطاعات على إعداد وتطبيق وتحديث مؤشرات اداء لقياس مدى التقدم المحرز نحو أهداف وتوصيات الاستراتيجية العمرانية الوطنية من خلال مرجعية متطورة لمعايير تقويم الأداء.
- ٣) تعزيز للتنسيق المكاني والقطاعي مع الوزارات والأجهزة الرسمية الأخرى.
- ٤) تقويم للمشروعات القطاعية لضمان التنفيذ والإنجاز الفاعل لتوصيات وأهداف الاستراتيجية العمرانية الوطنية و اولوياتها.
- ٥) تقديم خدمات المشورة الفنية للحكومة في مجال إعداد دراسات التخطيط الحضري.

وترى وزارة الشؤون البلدية والقروية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي في هذا المشروع استكمالا وتعزيزا للتعاونات القائمة الأخرى مع الحكومة على المستوى الشامل. ومن المؤكد أن من نشاطات وحدة الاستراتيجية العمرانية الوطنية المزمع تأسيسها بموجب المشروع ضمن وزارة الشؤون البلدية والقروية سوف تسهم في تحقيق ومتابعة المخرجات الخمسة للمشروع.

### (٣) إطار النتائج والموارد

| النتيجة المتوقعة: تطوير القدرات في مجال التخطيط والإدارة الحضرية المستدامة   |   |   |  |                      |
|--|---|---|--|----------------------|
| مؤشرات النتيجة المبينة في إطار نتائج وموارد البرنامج الوطني شاملا الأطار المرجعي والأهداف ذات الصلة  |   |   |  |                      |
| الخطة الاستراتيجية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي: النتيجة ٣ : تعزيز القدرات المؤسسية لاتاحة الخدمات الأساسية للجميع بصفة مستدامة.   |   |   |  |                      |
| استراتيجية الشراكة : بناء وزارة الشؤون البلدية والقروية لأطر الشراكة والتعاون مع منظمات الامم المتحدة مثل برنامج الامم المتحدة الانمائي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة و شركاء وخبراء آخرين.                         |   |   |  |                      |
| مسمى المشروع ورقم دخول الشريك على نظام تخطيط الموارد المؤسسية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي (نظام أطلس) : SAU10-91835   |   |   |  |                      |
| النتائج المتوخاة   | المُخرج المستهدف (٢٠١٥-٢٠١٦) سسس  | المؤشرات  | الأطراف المسؤولة   | المساهمة في التنفيذ  |
| <b>النتيجة ١: تطوير لقدرات وطنية قادرة على الإضطلاع بمهام التخطيط والتنمية الحضرية المستدامة</b>   |   |   |  |                      |
| مخرج ١: تصميم لبرامج تطوير القدرات لتنفيذ أهداف وأولويات الاستراتيجية العمرانية الوطنية في مختلف القطاعات تحليل الوضع الراهن: اعتمدت الاستراتيجية العمرانية الوطنية في ٢٠٠١ وكانت تحدت باستمرار من قطاعات عديدة في كافة المناطق. المؤشرات: | ١-١ دراسة التقييم المؤسسي لوضع تصور بهيكل تنظيمي للوحدة<br>٢-١ تأسيس وتشغيل وحدة تنفيذ دعم الاستراتيجية العمرانية.<br>٣-١ وضع إجراءات إدارية وتنظيمية ولوائح تنفيذية لتمكين وحدة دعم الاستراتيجية من العمل بكفاءة وفعالية.<br>٤-١ تصميم لبرامج تدريبية تركز على مجالات في الاستراتيجية العمرانية الوطنية المختلفة.<br>٥-١ تنفيذ برامج تدريبية في الوكالة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة | ١-١ تأسيس و تشغيل وحدة دعم الاستراتيجية العمرانية الوطنية قائمة ومزودة بالخبراء والإداريين.<br>٢-١ توفر إجراءات إدارية وتنظيمية ولوائح تنفيذية وفق أفضل التجارب الدولية.<br>٣-١ اعداد و تنفيذ برامج تدريبية تركز على القضايا الحضرية.<br>٤-١ برنامج نموذجي لتبادل المعارف مع افضل تجربة حضرية<br>٥-١ إعداد اتفاقات تعاون وشراكة في مجال ادارة التخطيط الحضري. | وزارة الشؤون البلدية والقروية<br>برنامج الأمم المتحدة الانمائي | خبراء دوليون ومحليون |

|                      |                               |   |   |   |
|----------------------|-------------------------------|---|---|---|
|                      |                               |   | <p>٦-١ تدريب على رأس العمل لتحديث الاستراتيجية العمرانية الوطنية على المستوى القطاعي.</p> <p>٧-١ تصميم لبرامج تبادل المعارف وأفضل الممارسات في الإدارة الحضرية.</p> <p>٨-١ بناء اتفاقات الشراكة في مجال التخطيط والإدارة الحضرية والتوقيع عليها.</p> <p>٩-١ مراجعة تجارب دولية في ادارة تنفيذ الاستراتيجية العمرانية الوطنية.</p> |   |
| خبراء دوليون ومحليون | وزارة الشؤون البلدية والقروية | <p>١-٢ قاعدة بيانات مصممة ومختبرة</p> <p>٢-٢ توفر أدوات قياس مدى التقدم نحو أهداف الاستراتيجية العمرانية الوطنية.</p> | <p>١-٢ تصميم لقاعدة بيانات وتوفير للمتطلبات الفنية.</p> <p>٢-٢ تصميم لأدوات قياس مدى التقدم المحرز في أهداف الاستراتيجية العمرانية الوطنية.</p>   | <p>مخرج ٢ : قدرة كافة القطاعات على إعداد وتطبيق وتحديث أدوات قياس مدى التقدم المحرز نحو توصيات و أهداف الاستراتيجية العمرانية الوطنية من خلال مرجعية متطورة من معايير الأداء.</p> <p>تحليل الوضع الراهن: بالرغم من وجود استراتيجية عمرانية وطنية معتمدة ، إلا أنها كانت تفتقر لأدوات قياس مدى التقدم المحرز نحو توصياتها وأهدافها.</p> <p>المؤشرات:</p> <p>- تطبيق أدوات قياس الأداء بالتشارور والتنسيق مع كافة القطاعات.</p> |

|                      |                               |   |   |  |
|----------------------|-------------------------------|---|---|--|
|                      |                               |   |   | - تحسن جوهري في التخطيط الحضري باستخدام أدوات قياس الأداء  |
| خبراء دوليون ومحليون | وزارة الشؤون البلدية والقروية | ١-٣ مراجعة مكتبية لتصميم وحدة التنسيق المكاني والقطاعي.<br>٢-٣ تعيين منسقين في كافة الوزارات والأجهزة الرسمية.<br>٣-٣ توفر دليل عمل للتنسيق لمزيد من التآزر والفعالية والكفاءة والاتساق في الجهود التنموية لمختلف القطاعات. | ١-٣ تصميم وتشغيل لوحدة التنسيق المكاني والقطاعي .<br>٢-٣ تعيين ضباط اتصال في كافة الوزارات والأجهزة الرسمية.<br>٣-٣ إعداد دليل عمل للتنسيق لمزيد من التآزر والفعالية والكفاءة والاتساق في الجهود التنموية لمختلف القطاعات | <b>مخرج ٣ : تعزيز التنسيق المكاني والقطاعي مع الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى.</b><br><b>تحليل الوضع الراهن:</b> برغم وجود استراتيجية عمرانية وطنية ، فإن تصميم المشروعات القطاعية وتنفيذها يتم من خلال أدوات تنسيقية تقنضي مزيداً من ادراج توجهات الاستراتيجية العمرانية الوطنية في إطارها.<br>المؤشرات: لجنة تنسيق ذات كفاءة للإضطلاع بالمهام المنوطة بها. |



|                             |  |  |  |   |
|-----------------------------|--|--|--|---|
| <p>خبراء دوليون ومحليون</p> | <p>وزارة الشؤون البلدية والقروية / موئل الأمم المتحدة</p>            | <p>١-٤ تقييم للأثر الاقتصادي والاجتماعي المضاعف لبعض المشروعات القطاعية.<br/>٢-٤ قاعدة بيانات منشأة لمراقبة تنفيذ المشروعات القطاعية ومدى اتساقها مع توصيات وأهداف الاستراتيجية العمرانية الوطنية.<br/>٣-٤ تصميم وتنفيذ (٢) ورشه تدريبية مصممة لتطوير القدرات الفنية للأفراد في الإدارات المسؤولة في وزارة الشؤون البلدية والقروية ونظرائهم في الوزارات والأجهزة الرسمية الأخرى.</p> | <p>١-٤ تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي المضاعف لبعض المشروعات القطاعية.<br/>٢-٤ إنشاء قاعدة بيانات لمراقبة تنفيذ المشروعات القطاعية ومدى اتساقها مع توصيات وأهداف الاستراتيجية العمرانية الوطنية.<br/>٣-٤ تصميم وتنفيذ (٢) ورشه تدريبية لتطوير القدرات الفنية للأفراد في الإدارات المسؤولة في وزارة الشؤون البلدية والقروية ونظرائهم في الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى.</p>              | <p>مخرج ٤: تقويم للمشروعات القطاعية للتحقق من تنفيذ وإنجاز توصيات وأهداف الاستراتيجية العمرانية الوطنية.<br/>تحليل الوضع الراهن: برغم وجود استراتيجية عمرانية وطنية، فإن تصميم المشروعات القطاعية وتنفيذها يتم من خلال أدوات تنسيقية تقتضي مزيداً من ادراج توجهات الاستراتيجية العمرانية الوطنية في إطارها.</p> |
| <p>خبراء دوليون ومحليون</p> | <p>وزارة الشؤون البلدية والقروية / برنامج الأمم المتحدة الانمائي</p> | <p>١-٥ تقويم شامل لنتائج الشراكات<br/>٢-٥ تنفيذ عدد من الدراسات حول تعزيز عناصر الاستراتيجية العمرانية الوطنية.</p>  | <p>١-٥ عمل دراسات لتعزيز الروابط بين الاستراتيجية العمرانية الوطنية والتنمية الريفية ، وتقويم لشبكات الطرق المحلية، والجوانب الاجتماعية الحضرية، والتقييم المؤسسي للوكالة ..الخ.<br/>٢-٥ بناء أطر شراكة مع منظمات دولية مثل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة وشركاء وخبراء دوليين آخرين لاغراض تقديم المشورة الفنية من خلال المهام القصيرة في مجالات التخطيط العمراني.</p> | <p>مخرج ٥ : تقديم خدمات المشورة الفنية إلى الحكومة في مجال إعداد دراسات التخطيط الحضري<br/>تحليل الوضع الراهن: برغم وجود استراتيجية عمرانية وطنية، كانت دراسات التخطيط العمراني تتم دون صلة مباشرة بها. المؤشرات: إنجاز ما لا يقل عن ثلاث دراسات تخطيطية</p>  |

خطة العمل السنوية: السنة الأولى : يناير ٢٠١٥ - ديسمبر ٢٠١٥

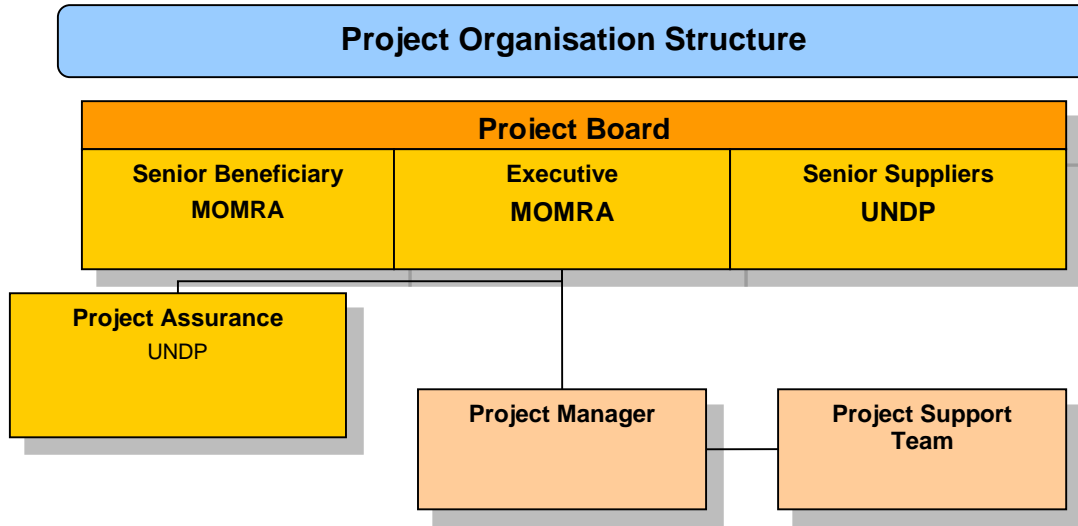
| الميزانية المقترحة   |  | الجهة<br>المسؤولة | الإطار الزمني                          |                 |                 |                | الأنشطة<br>بيان نتائج النشاط والاجراءات المتعلقة بها  | النتائج المستهدفة (تحليل مجمل الوضع الراهن،<br>المؤشرات والمستهدف السنوي)  |
|--|--|-------------------|--|-----------------|-----------------|----------------|---|--|
| المبلغ<br>(دولار)  | بنود الميزانية   | جهة<br>التمويل    | الربع<br>الرابع                        | الربع<br>الثالث | الربع<br>الثاني | الربع<br>الأول |   |  |
| النتيجة ١ : تطوير القدرات الوطنية في مجال التخطيط والإدارة الحضرية المستدامة |  |                   |  |                 |                 |                |   |  |
| ٦٨٠.٠٠٠  | خبراء دوليون<br>ومحلين ،<br>سفريات /<br>تجهيزات ورش<br>عمل | ساو               | وزارة<br>الشؤون<br>البلدية<br>والقروية |                 |                 |                | ١- دراسة التقييم المؤسسي لوضع تصور<br>بهيكلي تنظيمي للوحدة<br>٢- تأسيس وتشغيل وحدة تنفيذ دعم<br>الاستراتيجية العمرانية.<br>٣- وضع إجراءات إدارية وتنظيمية<br>ولوائح تنفيذية لتمكين وحدة دعم<br>الاستراتيجية من العمل بكفاءة<br>وفاعلية.<br>٤- تصميم لبرامج تدريبية تركز على<br>مجالات في الاستراتيجية العمرانية<br>الوطنية المختلفة.<br>٥- تنفيذ برامج تدريبية في الوكالة<br>بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة | مخرج ١: تصميم لبرامج تطوير القدرات لجهة<br>تنفيذ أهداف وأولويات الاستراتيجية العمرانية<br>اوطنية لمختلف القطاعات |

|         |  |  |  |  |  |  |  |   |   |
|---------|--|--|--|--|--|--|--|---|---|
|         |  |  |  |  |  |  |  | <p>٦- تدريب على رأس العمل لتحديث الاستراتيجية العمرانية الوطنية على المستوى القطاعي.</p> <p>٧- تصميم لبرامج تبادل المعارف وأفضل الممارسات في الإدارة الحضرية.</p> <p>٨- بناء اتفاقات الشراكة في مجال التخطيط والإدارة الحضرية والتوقيع عليها.</p> <p>٩- مراجعة تجارب دولية في ادارة تنفيذ الاستراتيجية العمرانية الوطنية.</p> |   |
|         |  |  |  |  |  |  |  | <p>١- قاعدة بيانات مصممة و مختبرة.</p> <p>٢- توفير ادوات قياس لمدى التقدم نحو اهداف الاستراتيجية العمرانية الوطنية.</p>   | <p>مخرج ٢ : قدرة كافة القطاعات على إعداد وتطبيق وتحديث أدوات قياس مدى التقدم المحرز نحو توصيات و أهداف الاستراتيجية العمرانية الوطنية من خلال مرجعية متطورة من معايير الأداء.</p> |
| ٨١٠,٠٠٠ |  |  |  |  |  |  |  |   | الرصد والتقييم والتقارير  |
| ١٠,٠٠٠  |  |  |  |  |  |  |  |   |   |

## (٤) الترتيبات الإدارية

### الهيكل التنظيمي للمشروع

Pls translate into Arabic



### الترتيبات الإدارية لتنفيذ المشروع

سيتم تنفيذ المشروع تنفيذا وطنيا وفق إجراءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالتنفيذ الوطني. وستتحمل وزارة الشؤون البلدية والقروية مسؤولية تنفيذ المشروع بمساندة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كجهة متعاونة فيما يتعلق بتعيينات الخبراء الدوليين والأنشطة الأخرى وفقا لخطة العمل السنوية. وسيتم تنفيذ كافة أنشطة المشروع وفق آلية وقواعد إدارة موحدة من خلال هيئة المشروع كلجنة إشراف وتوجيه ومتابعة وتقويم بين وزارة الشؤون البلدية والقروية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لضمان الانسجام والاتساق في تنفيذ كافة أنشطة المشروع. وسوف يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشورة الفنية لكافة أنشطة المشروع عبر مكتبه القطري في الرياض ومركز الخدمة الإقليمي التابع له في القاهرة ومن وحداته المتنوعة في المقر الرئيس في نيويورك ، وكذلك دعم مجمل الأنشطة المتعلقة بإدارة المشروع لدى طلب ذلك وعلى أساس استرداد التكاليف.

### هيئة إدارة المشروع

هيئة إدارة المشروع هي المجموعة المسؤولة عن صنع واتخاذ القرارات الإدارية بالإجماع فيما يتعلق بتحديد وجهة سير العمل بالمشروع والتوصية باعتماد مراجعة المشروع مرة كل سنتين في الرياض، أو بطلب من المدير الوطني للمشروع حسب الضرورة، وتتم استشارتها من مدير المشروع لاتخاذ القرار في حال التجاوز الاستثنائي للحدود المسموح بها عادة في خطة العمل على صعيد الوقت والتكلفة. وتؤدي هيئة المشروع المهام التالية : الدور التنفيذي وتتولاها وزارة الشؤون البلدية والقروية ممثلة بوكيلها لتخطيط المدن ، وتسعى الوزارة من خلال هذا الدور إلى التأكد من المشروع يحقق متطلبات الجهات

المستفيدة؛ والدور الفني ويضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويسعى من خلاله لتقديم التوجيه المتعلق بالجدوى الفنية للمشروع.

ويشارك في عضوية هيئة المشروع كل من : الحكومة ممثلة في وزارة الشؤون البلدية والقروية (بوصفها الجهة التنفيذية والجهة المستفيدة) ، والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المملكة العربية السعودية (بوصفه الداعم الفني للمشروع).

## ضمان المشروع

تقع مسؤولية ضمان المشروع على عاتق كافة الأعضاء في هيئة المشروع ، ويمكن تفويضها بين أطراف المشروع ، ويدعم ضمان المشروع عمل هيئة المشروع عبر المراقبة والمتابعة الموضوعية المستقلة لأداء المشروع للتأكد من أن المشروع يركز على إنجاز أهدافه المحددة طوال فترة تنفيذه . وستعهد مهمة ضمان المشروع لرئيس فريق الحوكمة الرشيدة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المملكة العربية السعودية ممثلاً للبرنامج ، ولنظير له ممثلاً للحكومة (وزارة الشؤون البلدية والقروية)، ولا يجوز إنفاذ مهام واختصاصات المدير الوطني للمشروع ومهام ضمان المشروع إلى شخص واحد في الوزارة.

## المدير الوطني للمشروع

يتولى وكيل الوزارة لتخطيط المدن بوزارة الشؤون البلدية والقروية القيام بمهام واختصاصات المدير الوطني للمشروع، نيابة عن هيئة المشروع، لإدارة العمل اليومي بالمشروع واتخاذ القرارات المتعلقة به ضمن الأطر التي تحددها هيئة المشروع، وتتمثل مسؤوليته الرئيسية في التأكد من أن المشروع يعمل على إنتاج مخرجاته المحددة في وثيقة المشروع بالجودة المطلوبة وفي الموعد والتكلفة المحددين . ويتم تعيين المدير الوطني للمشروع بموجب خطاب ترسله الوزارة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، كما تقوم الوزارة بتعيين النظراء وتأمين مباني المكاتب والتجهيزات الضرورية (شاملة أجهزة الحاسوب) لموظفي المشروع وأية تجهيزات أخرى تقتضي الأنشطة المرتبطة بالمشروع توفيرها كالدوات و ورش العمل والتدريب، وأشكال الدعم العيني الأخرى.

**الاختصاصات / التوصيف الوظيفي لكل من الخبراء والمستشارين الدائمين والزائرين موضحة في الملحق ، حيث يضم الفريق الأساسي ١٠ خبراء / مستشارين دائمين و ١٠ خبراء / مستشارين زائرين على النحو التالي:**

عدد ١ : كبيرمستشاري تخطيط إقليمي وحضري (كبير المستشارين الفنيين)، دولي

عدد ١ : خبير تقويم ومتابعة الاحتياجات في مجال بناء القدراتن (محلي)

عدد ٢ : فني قواعد بيانات ( يشمل ذلك خبير نظم معلومات جغرافية ) ( محلي)

عدد ٢ : مستشار في علوم الإدارة ( محلي)

عدد ٢ : مستشار تخطيط حضري ( محلي)

عدد ١٠ : خبير زائر ( دولي و محلي)

## التزامات ومتطلبات سابقة

لا توجد هناك التزامات أو متطلبات سابقة ملحقه بهذه الوثيقة.

### جدول الدفعات وبيانات الحساب المصرفي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

| الدفعات                        | المبلغ (دولار أمريكي) | المساهمة                       |
|--------------------------------|-----------------------|--------------------------------|
| دفعة مستحقة عقب التوقيع مباشرة | ١٥٠٠.٠٠٠ ر            | حكومة المملكة العربية السعودية |
| دفعة مستحقة في ١ يناير ٢٠١٦    | ١١٦٦٦٦٧ ر             |                                |
| الإجمالي                       | ٢٦٦٦٦٦٧ ر             |                                |

على أن يتم تحديد قيمة الدفعة بالريال السعودي بسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة في وقت تحصيل الدفعة. وفي حال طرأ تغير في سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة قبيل تحصيل البرنامج الإنمائي للدفعة يصار إلى تعديل قيمة الرصيد المتبقي في ذلك الوقت وفقا لذلك. وفي حال تسجيل نقص في قيمة الرصيد المتبقي، على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إخطار الحكومة لجهة إمكانية تقديمها تمويلا إضافيا قد ينجم عن عدم توفيره تخفيض في حجم الدعم المقدم أو تعليقه أو إنهائه من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ويقضي جدول الدفعات المبين أعلاه أن تتم عمليات الدفع مقدما قبل تنفيذ الأنشطة المقترحة، ويمكن تعديلها بحيث تنسجم مع التقدم المحرز في أعمال المشروع. وسيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتسليم الدفعات وإدارتها وفق الأنظمة واللوائح والتعليمات التي يعمل بها البرنامج، وعلى أن يكون التعامل في كافة الحسابات المالية بالدولار الأمريكي. وفي حال نشوء زيادات غير منظورة في النفقات أو الإلتزامات (سواء بسبب التضخم أو التقلب في أسعار الصرف أو نشوء طوارئ غير متوقعة) فعلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الرفع في حينه إلى الحكومة بتقدير تكميلي موضحا التمويل الإضافي الضروري وعلى الحكومة أن تبذل قصارى جهدها للحصول على التمويل الإضافي المطلوب.

وفي حال لم يتم تسلم الدفعات وفق جدولها الزمني أو لم يرد الدعم المالي الإضافي المشار إليه في الفقرة السابقة أعلاه من الحكومة أو من مصادر أخرى فقد يتسبب ذلك في لجوء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تخفيض حجم الدعم الفني المقدم أو تعليقه أو إلغاءه. وتقيّد إيرادات الفوائد الناشئة عن المساهمة في الجانب الدائن لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن تستغل وفق القواعد والإجراءات المعمول بها في البرنامج، ويجري الفصل في المسائل المتعلقة بنقل الملكية وفق السياسات وإجراءات ذات الصلة المعمول بها في البرنامج، كما تخضع المساهمة حصرا لإجراءات مراجعة الحسابات الداخلية والخارجية المنصوص عليها في النظام المالي والقواعد والتوجيهات والتعليمات الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتمشيا مع قرارات وتوجيهات المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتقيّد خصما من المساهمة نسبة ٥% كاسترداد تكاليف لحساب

خدمات الإدارة العامة المقدمة من المقر الرئيس للبرنامج ومكتبه القطري والتكلفة المباشرة لخدمات دعم التنفيذ المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة وفق معدلات الرسوم.

## (٥) إطار المراقبة والتقييم

طبقا للسياسات والإجراءات التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الواردة في دليل المستخدم، يخضع المشروع للمراقبة والتقييم كما يلي :

### ضمن الدورة السنوية

- تقييم جودة مرة كل ٣ أشهر لتحديد التقدم المحرز على أسس من الجودة كما في جدول إدارة الجودة تاليا.
- تشغيل لدفتر المعاملات في نظام أطلس لإنجاز المعاملات مع تحديثه بواسطة مدير المشروع لتسهيل أعمال المتابعة واتخاذ القرار إزاء المشكلات المحتملة أو طلبات التغيير.
- استنادا لتحليل المخاطر الأولي المقدم ( الملحق ١ ) يصار إلى تشغيل دفتر المخاطر في نظام أطلس وتحديثه دوريا عبر مراجعة بيئات العمل الخارجية التي يحتمل أن تؤثر في نجاحات المشروع .
- على أساس البيانات أعلاه المدونة في نظام أطلس، يتم إعداد تقارير سير العمل بالمشروع والتي يرفعها مدير المشروع لهيئة المشروع عبر مدير ضمان المشروع وفق النموذج الموحد في إعداد التقارير الوارد في الموجز التنفيذي. ويجري تحديث سجل الدروس المستفادة بصفة دورية لضمان التعلم المستمر وتسهيل إعداد تقرير الدروس المستفادة بحلول نهاية المشروع.
- وجوب تشغيل خطة التقييم والمراقبة في نظام أطلس وتحديثها لتتبع أهم فعاليات الإدارة.

### سنويا

- **تقرير المراجعة السنوي** : يقوم مدير المشروع بإعداد تقرير المراجعة السنوي الذي ينبغي أن يكون في الحد الأدنى مكونا من نموذج أطلس الموحد للمراجعة الدورية ربع السنوية ومغطيا السنة بكاملها بمعلومات وبيانات محدثة لكل عناصر المراجعة الدورية الربعية وخالصة بالنتائج المحققة في إطار الأهداف السنوية المحددة على مستوى المخرجات.

- **تقرير المراجعة السنوية للمشروع :** في ضوء التقرير السابق أعلاه ، سوف يتم عمل مراجعة سنوية للمشروع خلال الربع الرابع من السنة أو في أقرب فرصة بغرض تقويم أداء المشروع وخطة العمل السنوية للسنة التالية. وفي السنة الأخيرة تكون هذه المراجعة بمثابة التقويم النهائي للمشروع . وتتم المراجعة بتوجيه هيئة المشروع ومشاركة الأطراف المعنية كما ينبغي، مع التركيز على مدى التقدم المحرز نحو مخرجات المشروع واتساق هذه المخرجات مع النتائج المناسبة.

### إدارة الجودة لنتائج أنشطة المشروع

يكرر الجدول لكل نتيجة نشاط في خطة العمل السنوية لتوفير بيانات ومعلومات عن أعمال الرصد والمتابعة عملاً بقواعد الجودة.

| مخرج ١: تطوير القدرات المؤسسية والفردية / وزارة الشؤون البلدية والقروية   |  |  |
|---|--|--|
| نتيجة النشاط ١<br>( تعريف النشاط في نظام أطلس )   | تصميم وتنفيذ برامج تطوير القدرات لتحقيق أهداف وأولويات الاستراتيجية العمرانية الوطنية.       | بداية العمل : ١ يناير ٢٠١٥<br>نهاية العمل : ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ |
| الغرض   | تطوير الكوادر الوطنية سعياً لتخطيط حضري أفضل عبر تحديث وتفعيل الاستراتيجية العمرانية الوطنية |  |
| توصيف الأعمال   | إجراءات مدروسة لتحقيق النتيجة المتوخاة   |  |
| قواعد الجودة  | منهجية الجودة  | تاريخ التقويم  |
| كيفية قياس جودة النتيجة والمؤشرات المستخدمة؟  | ما هي أدوات ومنهجيات التقويم والتحقق المستخدمة لتحديد ما إذا تم استيفاء معايير الجودة ؟      | متى يتم تنفيذ تقويم الجودة؟                                |
| تحديث للاستراتيجية العمرانية الوطنية لتعكس التحولات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والتوقعات للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ | تقويم وتحقق مكثبي  | يوليو ٢٠١٥   |



| مخرج ٢ : تفعيل شبكة المرصد الحضري الوطنية   |   |                             |
|---|---|-----------------------------|
| نتيجة النشاط ٢<br>( تعريف النشاط في نظام أطلس )   | بداية العمل : ١ يناير ٢٠١٥<br>نهاية العمل : ٣١ ديسمبر ٢٠١٦                              |                             |
| الغرض   |   |                             |
| توصيف الأعمال   |   |                             |
| قواعد الجودة  | منهجية الجودة   | تاريخ التقييم               |
| كيفية قياس جودة النتيجة والمؤشرات المستخدمة؟  | ما هي أدوات ومنهجيات التقييم والتحقق المستخدمة لتحديد ما إذا تم استيفاء معايير الجودة ؟ | متى يتم تنفيذ تقييم الجودة؟ |
|   | تقييم وتحقق مكتبي   | ديسمبر ٢٠١٥                 |
| مخرج ٣ : تقصي البعد الاجتماعي ومراعاته في التخطيط الحضري كي يتسنى اتخاذ قرارات مستنيرة. |   |                             |
| نتيجة النشاط ٣<br>( تعريف النشاط في نظام أطلس )   | بداية العمل : ١ يناير ٢٠١٥<br>نهاية العمل : ٣١ ديسمبر ٢٠١٦                              |                             |
| الغرض   |   |                             |
| توصيف الأعمال   |   |                             |
| كيفية قياس جودة النتيجة والمؤشرات المستخدمة؟  | ما هي أدوات ومنهجيات التقييم والتحقق المستخدمة لتحديد ما إذا تم استيفاء معايير الجودة ؟ | متى يتم تنفيذ تقييم الجودة؟ |

## (٦) الإطار القانوني

تعتبر وثيقة المشروع هذه المستند المشار إليه في المادة الأولى من اتفاقية التعاون الأساسية النموذجية المبرمة بين حكومة المملكة العربية السعودية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والموقع عليها من قبل الطرفين في اليوم الرابع من شهر يناير ١٩٧٦م. وتمشياً مع هذه الاتفاقية، فسوف يكون المقصود بالجهة الحكومية المنفذة هي الجهة الحكومية المتعاونة الوارد ذكرها في هذه الاتفاقية.

ويجوز إجراء الأنواع التالية من التعديلات على وثيقة المشروع بتوقيع الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (أو من ينوب عنه) فقط، شريطة أن يتيقن بأن ليس لدى الأطراف الأخرى الموقعة على وثيقة المشروع أي اعتراض على التعديلات المقترحة:

- إجراء تعديلات أو إضافة أية ملاحق إلى وثيقة المشروع.
  - التعديلات التي لا تتطلب تغييرات ذات شأن في الأهداف الفورية للمشروع ومخرجاته ونشاطاته إلا إذا كانت بسبب إعادة ترتيب المدخلات المتفق عليها من قبل أو كنتيجة للزيادات التي تطرأ على التكلفة من جراء التضخم.
- تعديلات سنوية إلزامية ترمي إلى ترحيل مدخلات المشروع المتفق عليها أو زيادة تكاليف الخبراء أو البنود الأخرى كنتيجة للتضخم، أو الأخذ في الحسبان المرونة في إنفاق الوكالة المنفذة.

## (٧) الملاحق

## ١. سجل تحليل وتقويم المخاطر

## ٢. مهام واختصاصات العاملين بالمناصب رفيعة المستوى

## (١) سجل تحليل المخاطر

| مسمى المشروع : ساو ١٠-٩١٨٣٥ |   |  |  |  |  |                               |                       |  |        |
|-----------------------------|---|--|--|--|--|-------------------------------|-----------------------|--|--------|
| المخاطر                     | تاريخ تحديد المخاطر   | طبيعة المخاطر                                    | الاحتمالات والتأثير                              | الاجراءات المضادة / الاستجابة                            | المالك   | تقديم تقرير المخاطر والتحديث  | آخر تحديث             | الوضع  |        |
| ١                           | التعيين في الوقت المناسب  | متى تم تحديد المخاطر                             | تنظيمية  | بيان التأثير المحتمل في المشروع في حال حدوث هذه المخاطرة | ما طبيعية الاجراء المتخذ / سيخذ لمواجهة هذه المخاطرة | من المعين مراقبة هذه المخاطرة | من قدم تقرير المخاطرة | متى كانت آخر معاينة لمراجعة، متزايد، لا تغير | متوقف، |
|                             | ( استخدم حقل التوصيف في نظام أطلس ، ولا يمكن التعديل في هذا الحقل بعد إدخال البيانات) | لدى صياغة وثيقة المشروع                          | صف الاحتمالية على مقياس من ١ (قليل) إلى ٥ (عالي) | مربع الاستجابة في نظام (أطلس)                            | ( استخدم مربع ذاتيا )                                | نظام أطلس                     | نظام أطلس             | ( استخدم مربع الاستجابة في نظام أطلس)        |        |
| ٢                           | تأخير في بناء الشراكات مع أفضل الممارسات في التخطيط الحضري                            | متى تم تحديد المخاطر                             | تشغيلية وتنظيمية                                 | صف الاحتمالية على مقياس من ١ (قليل) إلى ٥ (عالي)         |  |                               |                       |  |        |
|                             | لدى صياغة وثيقة المشروع   | صف الاحتمالية على مقياس من ١ (قليل) إلى ٥ (عالي) | الاحتمالية = ٣                                   |  |  |                               |                       |  |        |

|  |  |  |  |  |  |         |   |   |   |
|--|--|--|--|--|--|---------|---|---|---|
|  |  |  |  |  | صف التأثير على<br>مقياس من ١ (قليل)<br>إلى ٥ (عالي)<br>التأثير = ١   |         |   |   |   |
|  |  |  |  |  | صف الاحتمالية على<br>مقياس من ١ (قليل)<br>إلى ٥ (عالي)<br>الاحتمالية = ١<br><br>صف التأثير على<br>مقياس من ١ (قليل)<br>إلى ٥ (عالي)<br><br>التأثير = ٢ | تنظيمية | متى تم تحديد<br>المخاطر<br><br>لدى صياغة<br>وثيقة المشروع | <b>ضعف<br/>التنسيق<br/>بين<br/>القطاعات<br/>المعنية<br/>بالتخطيط<br/>الحضري</b> | ٣ |

## ١٠- مهام واختصاصات العاملين بالمناصب رفيعة المستوى

المشروع : التخطيط والإدارة الحضرية ، SAU10-91835

مسمى الوظيفة : كبير المستشارين الفنيين (D1).

مدة العمل : ٢٤ شهرا

مزاولة العمل : يناير ٢٠١٥ - ديسمبر ٢٠١٦

مكان مزاولة العمل : وزارة الشؤون البلدية والقروية - المملكة العربية السعودية

المهام : طبيعة مهام كبير المستشارين الفنيين المطلوبة تكون كما يلي:

• إدارة أنشطة المشروع شاملة مراجعة التقارير والدراسات الفنية الواردة في وثيقة المشروع وكذلك إدارة مهام المستشارين المحليين المرتقبين.

• إعداد خطة استراتيجية لبناء وتطوير القدرات في مجال التخطيط الإقليمي على المستوى المركزي والمحلي.

• إدماج قضايا وشواغل التنمية المستدامة في تنفيذ الاستراتيجية العمرانية الوطنية.

• المساعدة في إعداد دراسات محاور التنمية و مراكز النمو الموصى بها في الاستراتيجية العمرانية الوطنية.

• دعم تنفيذ مبادرات التخطيط الاقليمية في خطة التنمية الخمسية الوطنية العاشرة ٢٠١٤-٢٠١٩ ،

والانخراط في وضع السياسات ونقاشاتها حول السياسة السياسة والاستراتيجية المثلى لدعم توجهات

الرشد في الإدارة الإقليمية ، والتخفيف من مشكلات الفقر الإقليمي ، مشاركة المرأة والشباب في التنمية ،

وما إلى ذلك.

• المشاركة في الأبحاث والحوارات المتجهة صوب السياسة العامة الداخلية والخارجية وإعداد استراتيجيات

قطاعية اقليمية.

• تقديم الدعم في مجال الدراسات التخطيطية المتعلقة بتحقيق التنمية العمرانية المتوازنة في المملكة

• تطوير مؤشر مركب للتنمية بحيث يشمل مجموعة شاملة من المؤشرات التنموية التي تعكس جودة الحياة

في المناطق الإدارية الثلاث عشرة في المملكة.

- تحديد وتقويم القضايا وإعداد برامج العمل والشروط والاختصاصات ، ومقترحات السياسات القطاعية وأية أوراق عمل تصب في خدمة الأهداف العامة للمشروع وتنفيذ الاستراتيجية العمرانية الوطنية.
- إعداد مخرجات مكتوبة متنوعة من مثل مراجعة المواد الاساسية ، التحليل، وأجزاء هامة من التقارير والدراسات.
- معاونة مدير المشروع الوطني في إعداد تقارير سير العمل بالمشروع وتقارير الميزانية ( إعداد البرنامج/ المشروع والجدول الزمني وتقارير سير العمل والكشوف المالية..الخ) وضمان إعداد الوثائق والتقارير ذات الصلة.
- إعداد وتطوير مؤشرات أداء إقليمية وقطاعية لتحديد وقياس مقدار التقدم المحرز في تنفيذ سياسات وبلوغ أهداف الاستراتيجية العمرانية باستخدام نظام محوسب.
- تأمين التدريب على رأس العمل لمنسوبي إدارة التخطيط الإقليمي بالوزارة في كافة جوانب التخطيط الإقليمي.
- أداء مهام أخرى مرتبطة بتنفيذ سياسات التخطيط الإقليمي بموجب طلب وزارة الشؤون البلدية والقروية.

#### المؤهلات العلمية المطلوبة:

- درجة علمية متقدمة (الدكتوراه أو ما يعادلها) في تخطيط التنمية الإقليمية ، الخبرة العملية :
- ينبغي في المرشح المؤهل لهذه الوظيفة أن تكون لديه خبرة لمدة ١٥ سنة في مجال تخطيط التنمية الاقليمية واستراتيجياتها.
- راية وخبرة متخصصة في الاستراتيجيات العمرانية الوطنية وتفعيلها وفي صياغة سياسات التنمية الاقليمية والحوار بشأن السياسات المتعلقة بمشكلات وقضايا التنمية الاقليمية في منطقة الخليج العربي.
- خبرة في بيئة العمل المتعلقة بإدارة الاستراتيجيات العمرانية الوطنية في منظمة حكومية دولية.

- خبرة في جهات حكومية تعنى بالتخطيط الوطني و التنسيق المكاني القطاعي.
- اتقان اللغة العربية (كتابة، قراءة، محادثة).